S/PRST/2012/29

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
20 December 2012
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٨٩٧ المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”بناء السلام بعد انتهاء النـزاع“:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته والبيانات الصادرة عن رئيسه بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وبخاصة البيانات S/PRST/2009/23 و S/PRST/2010/20 و S/PRST/2011/2 و S/PRST/2011/4، ويؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لبناء السلام بوصفه أساساً لدوام السلام والتنمية في أعقاب النزاعات.

”ويحيط مجلس الأمن علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2012/746).

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن تولي زمام الأمور وتحمل المسؤولية على الصعيد الوطني عنصران أساسيان لإحلال سلام مستدام، ويؤكد مجدداً أيضاً أن السلطات الوطنية مسؤولة في المقام الأول عن تحديد أولوياتها واستراتيجياتها لبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية مبدأ الشمول في النهوض بالعمليات والأهداف الوطنية لبناء السلام بهدف ضمان تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع. ويهيب المجلس بالأمم المتحدة أن تدعم الجهود الوطنية لإشراك الجهات الفاعلة الوطنية المعنية في أنشطة وعمليات بناء السلام.

”ويرحب مجلس الأمن بالمبادرات التي اتخذتها البلدان التي دخلت مرحلة ما بعد النـزاع للحد من الفقر ودرء نشوب النزاعات وتهيئة ظروف أفضل لسكانها، ويشدد على أن المسؤولية عن نجاح بناء السلام في البلدان الخارجة من النـزاع تقع





201212 201212 12-65995 (A)



في المقام الأول على عاتق الحكومات والجهات الفاعلة الوطنية المعنية، بما فيها المجتمع المدني، وأن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دوراً بالغ الأهمية في دعم المصالحة الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن، وتسريح المقاتلين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم، واستعادة سيادة القانون والمؤسسات الوطنية، وتنشيط الاقتصاد، وتوفير الخدمات الأساسية وغيرها من الجهود الأساسية لبناء السلام في البلدان الخارجة من نزاعات.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أن تحقيق السلام الدائم يستلزم اتباع نهج متكامل يقوم على الاتساق بين الأنشطة السياسية والأمنية والأنشطة المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان، بما يشمل المساواة بين الجنسين، وبسيادة القانون والعدالة. ويشدد المجلس في هذا الصدد على أهمية سيادة القانون بوصفها أحد العناصر الرئيسية لبناء السلام، ويؤكد أن على المحاكم أن تقيم العدل وتوفِّر المساواة في الحماية بموجب القانون لجميع المواطنين، ويسلِّم بالحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرات في المؤسسات القضائية والأمنية، وخصوصاً في قطاعات الشرطة والنيابة العامة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى زيادة تنسيق الجهود المبذولة لبناء السلام واتساقها وتكاملها، ويؤكد أن تحسين التنسيق بين بعثات الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات الفاعلة الإقليمية والإنمائية الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، أمرٌ بالغ الأهمية لضمان قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في القيام بمهام بناء السلام الحيوية. ويؤكد المجلس كذلك الحاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن أدوار ومسؤوليات كل من هذه الجهات في القيام بمهام بناء السلام الحيوية، استناداً إلى مزاياها النسبية.

”ويذكِّر المجلس بقراره ١٦٤٥ (٢٠٠٥) ويسلِّم بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تعزيز ودعم اتباع نهج متكامل ومتسق لبناء السلام، بما في ذلك التشجيع على تحسين الاتساق والتواؤم بين سياسات الشركاء بشأن الاستراتيجيات والأولويات الوطنية في مجال بناء السلام. ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه لعمل لجنة بناء السلام، ويعرب عن استعداده المستمر للاستفادة من الدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة ومن دورها في مجالي الدعوة وحشد الموارد، بعدة سبل منها الاستعانة بمشورة محددة الهدف بشأن الالتزام الدولي والوطني بأهداف بناء السلام على المدى الطويل في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. ويؤكد المجلس كذلك أهمية دور لجنة بناء السلام في دعم الانتقال السلس للبعثات

الـتي صـدر بهـا تكليـف في البلـدان المدرجـة في جـدول أعمالهـا، ولا سـيما مـن خـلال تعبئـة الـدعم الـدولي المستدام للاحتياجـات مـن القـدرات ذات الأهميـة الحيويـة علـى الصعيد الوطني.

"ويلاحـظ مجلـس الأمـن مـع التقـدير المـساهمة الـتي يقـدمها حفظـة الـسلام وبعثات حفظ السلام في بناء السلام في المراحل المبكرة، ويؤكد أن مهام بنـاء الـسلام التي صدر بها تكليف يجب أن تـسهم أيـضاً في تحقيـق أهـداف بنـاء الـسلام في الأجـل الطويل ضـماناً لإحـراز تقـدم مـستدام يفـضي إلى تحقيـق أهـداف بنـاء الـسلام وتيـسير الخفض التدريجي لحجم بعثات حفظ السلام وتحوُّلها. ويـسلِّم المجلـس بـضرورة إدمـاج خبرة البعثات وتجاربها في عملية إعداد استراتيجيات بناء السلام.

"ويشدد مجلس الأمن كذلك على أهمية الدعم الموجه والمحدد جيداً والمتـوازن والمستدام للشراكات المبرمة مع البلدان الخارجة من نزاعات، على أسـاس الالتزامـات المتبادلـة، مـن أجـل تنفيـذ الاسـتراتيجيات الوطنيـة الراميـة إلى بنـاء الـسلام بفعاليـة، بما في ذلك التعمير وبناء المؤسسات الضرورية للتعافي من النزاع، والمبنية على أسـاس تحقيق النتـائج والمـساءلة المتبادلـة. ويحـث المجلـس الـدول الأعـضاء والـشركاء الآخـرين علـى زيـادة الجهـود الراميـة إلى تحقيـق الهـدف المتمثـل في كفالـة إيجـاد تمويـل مـستدام ويمكـن التنبـؤ بتـوافره لأغـراض بنـاء الـسلام، بطـرق مـن بينـها صـندوق بنـاء الـسلام والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين.

"ويـشدد المجلـس علـى أهميـة التعـاون الفعـال مـع المؤسـسات الماليـة الدوليـة ومصارف التنمية الإقليمية والقطاع الخاص في تأمين الدعم لجهود توفير فـرص العمـل واحتياجـات التنميـة الاجتماعيـة الاقتـصادية في الأجـل الطويـل في البلـدان الـتي تمـر بمرحلة ما بعد النزاع.

"ويـشجع مجلـس الأمـن الحكومـات الوطنيـة والأمـم المتحـدة والمنظمـات الإقليمية ودون الإقليمية على توسيع نطاق الخبرات المدنية في مجال بنـاء الـسلام في أعقاب النـزاعات مباشـرة وتعميقهـا، بمـا في ذلـك الخـبرة المكتـسبة في البلـدان الـتي لهـا تجربة في مجال بناء السلام أو التحـول الـديمقراطي في فتـرة مـا بعـد انتـهاء النـزاع، مـع إيلاء اهتمام خاص لتعبئة قدرات البلدان النامية وقدرات المرأة، لما يتسم بـه ذلـك مـن أهمية بالغة لنجـاح الأمـم المتحـدة في مـساعيها في مجـال بنـاء الـسلام. ويـشجع المجلـس أيـضاً الحكومـات الوطنيـة والأمـم المتحـدة والمنظمـات الإقليميـة ودون الإقليميـة علـى الاسـتعانة بـالخبرات المدنيـة الموجـودة ومواصـلة تنميتـها، واضـعة في اعتبارهـا ضـرورة

التقليل من احتمالات ازدواجية الجهود وضمان اتساقها وتكاملها. ويؤكد المجلس كذلك على أهمية أن تمضي المداولات الحكومية الدولية قدماً بهذه العملية وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥٥/٦٦ وضرورة تكليف ونشر الخبرات المدنية امتثالاً لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها المعتمدة في هذا الصدد.

”ويشدد المجلس على فائدة الاطلاع على تجارب البلدان التي مرت بحالات النزاع وبمرحلة ما بعد النزاع وبمراحل انتقالية مشابهة، ويشدد على أهمية التعاون الفعال على كل من الصعيد الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الثلاثي.

”ويسلِّم مجلس الأمن بأهمية الدور الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، ويشدد على الدور الأساسي لحكومات البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة، لتعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام في إطار برنامج المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك عن طريق استشارة المنظمات النسائية المعنية منذ المراحل المبكرة لأعمال التخطيط وتحديد الأولويات. ويرحب المجلس بدعوة الأمين العام إلى تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها وانخراطها في أنشطة منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها وفي بناء السلام، وإلى التعهد بالتزام أقوى للتصدي للتحديات التي تواجه مشاركة المرأة على جميع المستويات.

”ويكرر مجلس الأمن أهمية معالجة الجرائم المرتكبة ضد المرأة في خضم النزاعات المسلحة، بما في ذلك القتل والتشويه وقضايا العنف الجنسي، منذ بداية عمليات إحلال السلام وجهود الوساطة واتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام، ولا سيما في الأحكام المتعلقة بالترتيبات الأمنية والعدالة الانتقالية والتعويضات وكذلك في سياق إصلاح قطاع الأمن.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الاستثمار في القدرات الاقتصادية للمرأة والشباب لتحقيق الانتعاش المتسم بالاستقرار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، ويشجع الدول الأعضاء على دعم هذا الاستثمار.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد ما جاء في الفقرة ١٤ من قراره ١٩٩٨ (٢٠١١) القاضي بمواصلة إدراج أحكام محدّدة لحماية الطفل في ولايات جميع بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة.

”ويقرُّ مجلس الأمن بأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة، تؤثر سلباً على توطيد السلام في البلدان الخارجة من النزاع، ويشدد على أهمية زيادة التعاون الدولي والإقليمي على أساس المسؤولية العامة والمشتركة من أجل التصدي لها بفعالية وبناء القدرات الوطنية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويؤكد المجلس في هذا الصدد على أهمية تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام في المنطقة نفسها، لمواجهة هذه التحديات بطريقة منسقة وبالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية وبموافقة منها.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إحاطة إلى المجلس والجمعية العامة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأن يقدم في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ تقريراً عن أي تقدم آخر يحرز في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في أعقاب النزاع، بما في ذلك مشاركة المرأة في جهود بناء السلام، مع التركيز بوجه خاص على آثار تلك الجهود في الميدان، بما في ذلك الدروس المستخلصة من أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في السياق الخاص بكل بلد، وعن التقدم المحرز في تنفيذ العناصر الواردة في هذا البيان، مع أخذ وجهات نظر لجنة بناء السلام في الاعتبار“.
